

التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية -قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة-

الأستاذ: أزروال يوسف

جامعة تبسة

مقدمة:

ارتبط مفهوم الإصلاح السياسي بعملية التغيير العميق والشامل لمختلف القوانين (إصلاح قانون الانتخاب، قانون الإعلام، توسيع التمثيل السياسي للمرأة، فتح الفضاء السمعي البصري) المنظم لقواعد العملية السياسية، والتي تقوم بدورها على اعتماد المقاربة المشاركة أثناء مباشرة عملية التشريع وصياغة المنظومة القانونية المكملّة للعلاقة التكاملية بين طرفي المعادلة السياسية الممثلة في الدولة والمجتمع المدني. كما أن الإصلاح السياسي ينحو نحو بناء المنظومة القيمية الديمقراطية وعملية التحديث السياسي، فضلا عن التعديل الهادئ والتغيير المتواصل على المستوى السياسي والمؤسساتي لمختلف هياكل الدولة ومؤسساتها.

ويعد التمكين السياسي للمرأة أحد أهم الآليات الجوهرانية في مسار الإصلاحات السياسية في إطار التنمية الشاملة والتي نراعي من خلالها تمكين المرأة سياسيا بالقضاء على ثلاث نواقص، أولا نقص الحريات، وثانيا نقص المعرفة، وثالثا إزالة التناقض البنيوي الوظيفي الذي يعاني منه التشريع في هذا الصدد.

وأصبو من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع التمكين السياسي للمرأة في الجزائر عبر عملية الإصلاحات المباشرة من طرف الدولة ومقارنة قضية التمكين السياسي كما وردت في الاتفاقيات والعهود الدولية، وكذا دراسة التطورات الإحصائية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، فضلا عن تحليل أهم ما جاء به برنامج الإصلاحات السياسية والوقوف عند معوقات الممارسة السياسية للمرأة. ومن هذا المنطلق نستشكل الإشكالية التالية:

ما هو موقع وواقع التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية المباشرة من طرف السلطة السياسية في الجزائر؟ وما هي الآفاق المستقبلية لآلية التمكين السياسي للمرأة في ظل المتغيرات الإقليمية؟

وتتضمن الورقة البحثية معالجة المحاور التالية:

1. التمكين السياسي للمرأة: مقارنة معرفية.
2. آليات التمكين السياسي للمرأة بين التشريعات القانونية وقيود الواقع.
3. آفاق التمكين السياسي للمرأة في الجزائر.

1. التمكين السياسي: مقارنة معرفية

إن التمكين لغة يشير إلى التقوية والتعزيز.

ويقصد بالتمكين اصطلاحاً؛ عملية منح السلطة القانونية أو تحويل السلطة إلى شخص ما أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما.¹

ويعرف التمكين بأنه عملية تحقق من خلالها بعض المجموعات المقهورة بعض السيطرة على حياتها عن طريق الانخراط في أنشطة وهياكل تسمح لها بالمشاركة بقدر أكبر في الأمور التي تؤثر على حياتها بشكل مباشر؛ بمعنى أن التمكين يساعد الأفراد على حكم أنفسهم بنجاعة عن طريق استخدام القوة، ليس بهدف ممارستها على الآخرين، بل كقدرة على انجاز عملية التغيير الاجتماعي.²

ويشير مصطلح التمكين في موضع آخر إلى إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط النساء والفئات المهمشة وتضعهن في مراتب أدنى.ⁱⁱⁱ وقد جاء التمكين في القرآن الكريم في عدة مواضع، ففي قوله تعالى "الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور".^{iv} وفي آية أخرى يقول عز وجل: ﴿إنا مكنا له في الأرض وآتيناه من كل شيء سبباً﴾.^v

وورد في السنة النبوية مفهوم التمكين حيث جاء في حديث للرسول صلى الله عليه وسلم يقول "أبشروا هذه الأمة بالسنة والرفعة والنصر والتمكين في الأرض" رواه أحمد. من خلال المفاهيم المقدمة لمصطلح التمكين، نجد أنه ينطوي ويرتبط أساساً بمعنى القوة، والمقترنة بدورها بالقدرة على القيام بفعل معين، وما يترتب عليها من إدراك للمسؤولية، وضرورة اعتماد المقاربة التشاركية في رسم وصنع القرار في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أي امتلاكه القدرة على إحداث تغيير في الآخر، والذي قد يكون فرداً أو جماعة أو مجتمعاً بأكمله، ولهذا فمفهوم التمكين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم تحقيق الذات أو حضورها وتعزيز قدراتها على المشاركة والاختيار الحر، وهذا ما يختصره مفهوم تعزيز القدرات.^{vi}

أما عن التمكين السياسي، فقد اختلف حول وضع تعريف موحد له، فنزعت عدة اتجاهات لإعطاء تعريف للتمكين السياسي يتوافق وطبيعتها وأهدافها، فالتمكين السياسي هو "عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهيكل مؤسسية وقانونية، بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديداً. ليس القصد من التمكين السياسي المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه، بل العمل الحثيث لتغييرها واستبدالها بنظم إنسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وإدارة البلاد، وفي كل مؤسسات صنع القرار ضد هيمنة الأقلية".^{vii}

والتمكين السياسي للمرأة هو جعل المرأة ممتلكة القوة والإمكانيات والقدرة لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير، أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع، بتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال، مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والشعبية الأخرى كلها، والنقابات المهنية ومكاتبها الإدارية، أي إيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع وفي البرلمان، وتعزيز دورها في هذه المواقع لتكون قادرة على تغيير واقعها وتغيير الآخرين أفراداً أو جماعات أو مجتمعاً بأكمله.^{viii}

وحسب تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2002، جاء تعريف للتمكين السياسي للمرأة ليعبر عن وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار، والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات، فالمؤسسات البرلمانية، وإن كانت من أهم الأجهزة المشاركة في صناعة القرارات ورسم سياسات الدول، فهي ليست الوحيدة المتفردة في صنع القرار. إذن هناك مؤسسات أخرى تؤدي دوراً مهماً في صنع القرارات وتؤثر فيها. وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقياساً لتمكين المرأة ليقاس مشاركة المرأة في السياسة اعتماداً على حصة النساء في مقاعد البرلمان.^{ix}

وصفوة القول، إن التمكين السياسي للمرأة يقوم على تعزيز دور المرأة في الحياة بمختلف جوانبها لا سيما منها السياسية، ولهذا نجد في البروتوكول الاختياري للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ينص على إلزام الدول الموقعة عليه بمزيد من صور التمكين السياسي للمرأة، خاصة فيما يتعلق برفع شكاوى عن طريق لجنة الاتفاقية من الرقابة بغرض إزالة كافة صور التمييز ضد النساء واستلام الشكاوى التي ترد من الأفراد والمجتمعات الواقعة ضمن منطق صلاحياتها، وذلك للعمل على:

- تحسين آليات التنفيذ الخاصة بالحقوق الأساسية للمرأة.

- النهوض باستيعاب الدول والأفراد لاتفاقية السيداو.*

- تحفيز الدول على اتخاذ الخطوات لتطبيق السيداو.
- تحفيز التغييرات في القوانين مما يقضي على الممارسات التمييزية.
- تعزيز الآليات القائمة لتطبيق حقوق الإنسان داخل نظام الأمم المتحدة.
- إيجاد وعي عام أوسع بمعايير حقوق الإنسان المتعلقة بالتمييز ضد المرأة.^x

2-آليات التمكين السياسي للمرأة بين التشريعات القانونية وقيود الواقع.

سنحاول من خلال المحور الثاني للورقة البحثية التطرق إلى آليات التمكين السياسي للمرأة في الجزائر كعنصر أول، وواقع التمكين السياسي للمرأة في الجزائر كعنصر ثان.

أ-آليات التمكين السياسي للمرأة في الجزائر: إن السلطة في الجزائر عبرت عن إرادتها الفعلية في النهوض بوضعية المرأة، وتحسين حقوقها وترقية موقعها على جميع الأصعدة، لاسيما منها السياسي، ويتجسد ذلك من خلال مصادقتها على العديد من الاتفاقيات الدولية والعهود، والاتفاقية المناهضة لجميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذا الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة. كما كرست جهودها الداخلية الرامية للارتقاء بمستقبل المرأة بإصدارها لترسانة من التشريعات.

ولهذا سأطرق إلى آليات التمكين القانونية دوليا ودائليا المصادق عليها من طرف الجزائر.

-الآليات القانونية الدولية(التشريعات الدولية).

• مصادقة الجزائر على أغلبية الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمنظومة حقوق الإنسان لاسيما منها حقوق المرأة. وكما هو معروف دستوريا أن النظام الدستوري الجزائري تسمو فيه الاتفاقيات الدولية على القوانين المحلية، وهذا ما أكدته المجلس الدستوري في قراره الصادر بتاريخ 20 أوت 1989، وتتمثل هذه الاتفاقيات في:

— العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر سنة 1966، أين صادقت الجزائر عليه سنة 1989، وعرضت الجزائر تقريرها الأول سنة 1991، وتقريرها الثاني سنة 1998 على لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.^{xi}

— الميثاق الدولي للحقوق الاجتماعية والسياسية والثقافية سنة 1966، ومصادقة الجزائر عليه في ماي 1989.^{xii}

— مصادقة الجزائر على الاتفاقية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة في مارس 2004.

— مصادقة الجزائر على الاتفاقية الدولية المتعلقة بمساواة العمال والعاملات في الأجر لعمل ذي قيمة متساوية سنة 1969.

— مصادقة الجزائر على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، وعلى بروتوكولها الاختياري، مقدمة في ذلك تقريران الأول سنة 1999، والثاني سنة 2005.^{xiii}

-الآليات القانونية الوطنية(التشريعات الوطنية): عند الحديث عن الآليات القانونية الداخلية والمتعلقة بالتمكين السياسي للمرأة، يمكن أن نقر بأنها تميزت بعدة سمات ايجابية سواء خلال حقبة الأحادية الحزبية وما تضمنته من تشريعات (المواثيق الوطنية؛ ميثاق طرابلس 1962، وميثاق الجزائر 1964، وميثاق 1976، وميثاق 1986)، أو في حقبة التعددية الحزبية والانفتاح السياسي عبر القوانين الصادرة (دستور 1989، القانون 17-91 المتعلق بالانتخاب، القانون رقم 05-02 المتعلق بالأسرة، والقانون رقم 01-05 المتعلق بالجنسية، قانون العمل، القانون رقم 03-12 المتعلق بتوسيع حصة المرأة في المجالس المنتخبة).

فمجمّل هذه التشريعات تعبر عما يلي:

-منح السلطة في الجزائر المرأة الحق في الانتخاب سنة 1962.

-كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي.

-ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح
تفتح شخصية الإنسان وتحويل دون مشاركة فعلية للجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
-مساواة جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أي شروط أخرى غير الشروط
التي يحددها القانون.

ومن بين الآليات القانونية الأكثر فعالية لتمكين المرأة سياسيا في الجزائر، القانون رقم 03-12
الصادر بتاريخ 14 جانفي 2012 والمتعلق بتوسيع حصة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة واعتماد نظام
الكوتا الذي جاء فيه ما يلي:^{xiv}

بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني

- 20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة.
- 30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة.
- 35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر.
- 40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنان وثلاثون.
- 50% بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج.

بالنسبة للمجلس الشعبي الولائي

- 30% عندما يكون عدد المقاعد 35 و39 و43 و47 مقعدا.
- 35% عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعدا

بالنسبة للمجلس الشعبي البلدي

- 30% بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها عشرون ألف نسمة.
- وقد حاول المشرع الجزائري أن يمكن المرأة الجزائرية سياسيا، من خلال عمله على مؤسسة
التمكين للمرأة، وذلك عبر إنشائه مثلا الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة سنة 2002، واللجنة الوطنية
لتوسيع المشاركة السياسية للمرأة سنة 2009، ومنتدى النساء والمشاركة السياسية، واستراتيجية مقاومة
العنف المبني على النوع الاجتماعي، والمجلس الوطني الجزائري للأسرة والمرأة... الخ.

2- واقع التمكين السياسي للمرأة في الجزائر:

سأعرض واقع التمكين السياسي للمرأة في الجزائر عبر مؤشر المشاركة السياسية، هذه الأخيرة
حمالة لوجهين، أولا الانتخاب والترشح، حيث قررت دخول المعترك السياسي والانتخابي، وثانيا أهلية
المرأة في اختيار من يمثلها ويتبنى انشغالاتها ويدافع عن حقوقها، والتي بدورها تقوم على مبدأ المساواة
في جميع الحقوق المدنية والسياسية، وفي مايلي تطور مؤشر المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية عبر
مختلف المؤسسات (المجالس المنتخبة، والحكومة).

أولا: تواجد المرأة على مستوى المجالس المنتخبة:

-على مستوى المؤسسة التشريعية: إن تطور هيكل المؤسسة التشريعية في الجزائر وتحولها من
مؤسسة ذات غرفة واحدة إلى مؤسسة ذات غرفتين، كان له أثرا ايجابيا على توسيع حصة المرأة داخل
البرلمان، بداية من سنة 1962 إلى غاية 2012 مع تطبيق قانون 03-12 المتعلق بتوسيع حصة المرأة داخل
المجالس المنتخبة كما سبق ذكره، والجدول التالي يوضح تطور نسبة تواجد المرأة داخل
البرلمان (1962 إلى 2012).

المرحلة التاريخية	العهد التشريعية	مجموع النواب	عدد النساء	النسبة النسبية
1962-1965	1963-1964	138	02	1.45
1965-1977	1975-1977	197	10	5.07
1977-1991	1977-1982	295	10	3.9
1991-1982	1982-1982	295	05	1.75

			1987	
2.4	07	295	-1987	
			1991	
10	06	60	-1992	-1992
			1994	2002
6.7	12	178	-1994	
			1997	
3.15	12	380	-1997	
			2002	
6.42	24	389	-2002	-2002
			2007	2007
7.71	31	389	-2007	-2007
			2012	2012
31.38	145	462	-2012	-2012
			2017	2017

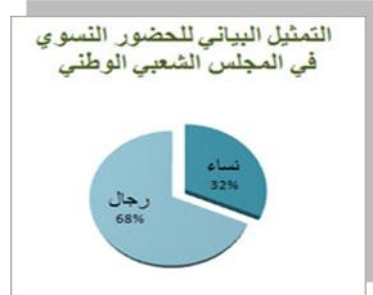
(1) جدول يوضح تطور تواجد المرأة في المجلس الشعبي الوطني منذ الاستقلال.
المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وكذلك الموقع الإلكتروني للمجلس الشعبي الوطني.

فمن خلال قراءتنا للمعطيات الرقمية في الجدول، نجد أن المرأة الجزائرية انخرطت في العمل السياسي مع الاستقلال مباشرة، الأمر الذي يعد استكمالاً للمسيرة النضالية الثورية للمرأة الجزائرية، حيث قدر عدد النساء المنتخبات في المجلس التأسيسي لسنة 1962 بـ 10 نساء من بين 197 أي ما يعادل نسبة 05.07 % من العدد الإجمالي للنواب، وهذه نسبة تبعث عن الارتياح تجاه إرادة السلطة إزاء المرأة، أما خلال الفترة الممتدة من (1977-1991) عرفت تواجد المرأة على مستوى المؤسسة التشريعية تراجعاً وانخفاضاً من 10 نساء إلى 07 نساء ما تعادل نسبة 2.40 % من عدد النواب الإجمالي المقدر بـ 295 نائب.

بالمقابل عرفت ارتفاعاً معتبراً خلال (1992-1994) في المجلس الوطني الاستشاري بنسبة تقدر بـ 10 % من عدد إجمالي يقدر بـ 60 عضو، وأيضاً تراجعت خلال الفترة الممتدة من (1994 إلى 2002) أين وصلت إلى 3.15 % من عدد النواب الإجمالي المقدر بـ 380 نائب.
أما الفترة الممتدة من (2002-2007) عرفت تحسناً ملحوظاً نسبة تواجد المرأة على المستوى البرلماني حيث انتقل عدد النساء من 12 إلى 24 و 31 على التوالي بنسبة تعادل 6.42 و 7.71 %.
ويبقى الشيء اللافت للنظر، إنه وأثناء تواجد المرأة على مستوى البرلمان بتلك النسبة إلا أنه يبقى تواجدها ضعيفاً سواء في مكاتب المجالس البرلمانية أو مكاتب اللجان. ويجب أن ننوه التطور حيث وصل عدد النساء ارتفاعاً محسوساً للمرأة داخل المجلس الشعبي الوطني أين وصل 145 بنسبة تعادل 31.38 % الأمر الذي حسن من رتبة الجزائر دولياً حيث انتقلت إلى الرتبة 25 عالمياً في نسبة تمثيل النساء في البرلمان، وبهذا أصبحت الجزائر تنصدر قائمة الدول العربية في تمثيل النساء في البرلمان. وذلك بعد التعديلات التي أقرتها الحكومة الجزائرية في الإصلاحات السياسية الأخيرة التي تمنح نسبة مشاركة تتراوح بين 30 و 50 بالمائة. وكان لهذه التعديلات الأثر الواضح في زيادة نسبة انخراط المرأة في العملية السياسية وتطور نسبة ترشحها على مستوى المجلس الشعبي الوطني مثلاً.



الشكل 01: التوزيع الإجمالي للمرشحين حسب الجنس في الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012
المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية



الشكل 01: نسبة النساء النائبات في المجلس الشعبي الوطني وفقا لنتائج انتخابات 10 ماي 2012
المصدر: الموقع الإلكتروني لـ م ش و

http://www.apndz.org/legislature_7/arabic/liste_ar_femme.php

على مستوى المجالس المحلية: إن تمثيل المرأة في المجالس المحلية عرف بضعفه وتدني نسبة تواجد المرأة داخل المجالس، وهذا منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، أين بلغت نسبة النساء المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية سنة 1967 حوالي 20 امرأة، وقد ارتفع عدد النساء المنتخبات في المجالس الشعبية الولائية سنة 1969 حوالي 45 امرأة.^{xv}

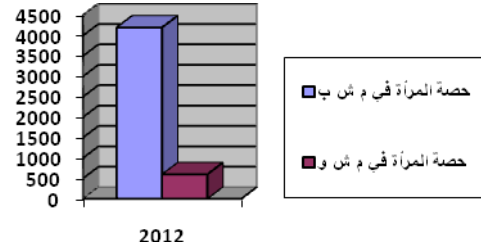
أما بعد قرار التعددية سنة 1989، شهد تمثيل المرأة في المجالس المحلية ارتفاعا مقارنا بمرحلة السبعينات التي لم يكن فيها تواجد للمرأة لا يكاد يذكر، فانتخابات 1997 المحلية ترشحت للمجالس البلدية 1281 امرأة فازت 75 امرأة من بينهن، وترشحت للمجالس الولائية 905 فازت منها 62 امرأة. مع صعود 6 نساء ترأس المجالس الشعبية البلدية، ورئيستين للمجالس الولائية، وهي نتائج من شأنها تلميع صورة الجزائر على الصعيد الدولي وفي المنابر الأوروبية التي لديها هذا التنوع في التواجد النسوي. والشكل البياني رقم 03 يوضح ذلك.



الشكل 3: تطور نسبة تواجد المرأة في المجالس

الولائية والبلدية

المصدر: انجاز الباحث بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وكذلك الموقع الإلكتروني للمجلس الشعبي الوطني.



الشكل 4: نسبة تواجد المرأة في المجالس الولائية والبلدية وفقا لنتائج انتخابات 29 نوفمبر 2012 المصدر: انجاز الباحث بناء على معطيات الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والملاحظ على المدرجين التكرارين المتعلق بتواجد المرأة على مستوى المجالس البلدية والولائية أنها عرفت تطورا ملحوظا كميا، لكن من الجانب النوعي نلاحظ أن إسناد الأدوار والوظائف إلى المرأة في البلديات والولايات يقتصر فقط على وظائف ذات طابع اجتماعي، وهياكل الصحة والطفولة والتضامن. وبالنظر لحدائث التجربة الخاصة بالتطبيق الخاص بالقانون العضوي الخاص بتعزيز التواجد النسوي بالمجالس المنتخبة، فإنها نسبة مشجعة وبداية جيدة، مقارنة بالنسبة الهزيلة جدا التي كانت تحصل عليها النساء في المحليات السابقة، حيث لم يكن يحظى حتى بفرصة ترشيحهن إطلاقا رغم وجود الكفاءات العديدة في صفوف الأحزاب.

ثانيا: تواجد المرأة في الجهاز التنفيذي:

عند تتبع تاريخ المرأة الجزائرية منذ الاستقلال ومساهمتها في الجهاز التنفيذي نجد أن المرأة غير ممثلة في الحكومة منذ 1962 إلى غاية 1984 ولم تتقلد أي منصب وزاري. وبقي حضور المرأة في الحكومة مضطرب وغير مستقر، ففي سنة 1987 و 2002 عرف تواجد المرأة يتراوح بين امرأة وامرأتين، أما المحطة المفصلية التي سجلت فيها المرأة حضورها بشكل ملفت جوان 2002 أين تم تعيين 05 نساء في الحكومة على الرغم من وجود أربعة نساء كوزيرات منتدبات، غير أن هذا العدد عرف تراجعاً سنة 2007 إلى 3 نساء ونسبة تقدر بـ 3.7%.

حصة النساء في الحكومة	حكومات الجزائر المستقلة
00 منصب حوكمي للمرأة	1983-1962
وزيرة واحدة	1987-1984
وزيرتين في الحكومة	2002-1987
05 وزيرات واحدة وزيرة وأربعة وزيرات منتدبات	2002
ثلاث وزيرات	2012

جدول 2: يوضح عدد النساء في حكومات الجزائر المستقلة.

3- آفاق التمكين السياسي للمرأة في الجزائر.

إن قضية التمكين السياسي للمرأة ليست خاصة بل هي قضية مجتمعية، ولا تتعلق فقط بالمساواة القانونية ذات الطابع الشكلي، بل هي مسألة متصلة بمستوى التطور الاجتماعي وما يرتبط به من حريات وارتفاع مستوى التعليم وحرية النشاط، فممارسة المرأة لحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من شأنه أن يجعلها واعية لموقعها وإدراك إنسانيتها، بالمقابل هناك العديد من المعوقات تعترض التمكين السياسي للمرأة بأوجهه المختلفة، ونختصر هذه العقبات في:

- الثقافة السائدة من المعوقات، ويتمثل دورها في منظومة القيم والمعتقدات والممارسات والاتجاهات المشتركة لمجموعة من الناس والتي تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم، فالثقافات المختلفة تتفاوت في تحديد دور الجندرية التي يقبلها المجتمع للمرأة والرجل كل حسب جنسه. كذلك التنشئة

الاجتماعية يمكن أن تكون معيقا، حيث تؤثر الموروثات الاجتماعية التي تنتقل من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية على تكوين النظرة للمجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية^{xvi}.

ويكتسب دور الحكومات أهمية خاصة في إقرار السياسات المتعلقة بخصوص المرأة، والمشاركة بين الرجال والنساء، وإزالة العقبات القانونية التي تميز ضد المرأة، والحكومات إذا أرادت فهي تدفع بالمرأة إلى مراكز القيادات، إلا إن الحكومات ما زال دورها ضعيفا في إيصال المرأة إلى السلطة التشريعية.

وللأحزاب السياسية أيضا دورا هاما، حيث تعتبر نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية متدنية جداً، فالنساء عازفات عن الانتساب إلى الأحزاب السياسية، كما إن الأحزاب لا تتوجه للنساء وكذلك تتحمل التنظيمات النسائية ضعف أدوارها في التمكين السياسي للمرأة من حيث التخطيط والبرامج، وتبقى في النهاية وبقدر هام جدا القدرات الشخصية للقيادات النسائية فالقدرات الشخصية للمرأة واستعداداتها للقيادة وخبراتها في الحياة السياسية من المعوقات الأساسية، ومع ذلك فقد برز عدد من النساء لهن تأثير كبير في نجاح المرأة في الحياة السياسية.

-ضعف وعي المرأة بحقوقها ومسؤوليتها السياسية وعدم مشاركتها في الانتخابات وعمليات التصويت، وهذا راجع-حسب اعتقادي-إلى انخفاض المستوى التعليمي مما يؤثر على مستقبلها ودورها في التغيير الاجتماعي والسياسي.

ولتجاوز هذه العقبات وتحسين أفق التمكين السياسي للمرأة في الجزائر، ينبغي الالتزام بما يلي:
-تواجد نظام سياسي الصالح: حيث من أهم متطلبات عملية التمكين السياسي هو وجود نظام سياسي صالح إذ يعطي الشعب بأكمله الحقوق المدنية والسياسية الكاملة كما نصت عليه الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان. وكما هو معلوم فإنه في بعض الأحيان عندما تحصل النساء علي مناصب سياسية هامة في الدول غير الديمقراطية، فإنهن يفشلن في التقدم نحو الديمقراطية وذلك لحرصهن علي الحفاظ علي مناصبهن والإبقاء علي الوضع القائم من أجل البقاء في السلطة، ولذلك فإنه من الوهم القول بأن إعطاء المرأة نفس الحقوق المحدودة مثل الرجل في مناخ أوتوقراطي، سيعزز تحقيق الديمقراطية في تلك الدول.
-يجب البدء في الحديث عن حقوق كل المواطنين بمن فيهم النساء، فإن معركة الإصلاح والديمقراطية والحكم الجيد تبقى بالأساس معركة حقوق إنسان ويبقى التحدي الحقيقي هو عودة الأغلبية للحياة السياسية وهي معركة النساء والرجال معا. إلا انه يجب أن يكون لدور المرأة في الحياة العامة والسياسية الأولوية الفائقة، لأن المجتمع لا يمكن أن يحقق أي تقدم يذكر إلا إذا اتسعت المشاركة في الحياة العامة لكل المواطنين دون تفرقة بين الرجل والمرأة.

- الاعتماد على مدخل الجودة السياسية؛ والتي تقوم أولا على مشاركة سياسية دائمة تؤسس لهيكلية حزبية تعددية لها دور التأطير السياسي للمجتمع، كما تلعب دور الرقيب في المعارضة وداخل السلطات التشريعية والقرارية. أيضا كما تتكون المشاركة السياسية الدائمة من مجتمع مدني فعال، مستقل سياسيا عن السلطة السياسية والأحزاب ويملك ذمة مالية خاصة تمكنه من المبادرة. ثانيا على المشاركة السياسية الدورية التي تقوم على حرية الترشح المشاركة في انتخابات حرة، نزيهة، تعددية ومنتظمة حسب منظومة انتخابية قانونية وإجرائية تحدد شروط الترشح والانتخاب ومدة العهدة وتضمن شفافيته وحريته ونزاهته. ثالثا على مركزية السلطة التشريعية في النظام السياسي، بدورها الرقابي ومحوريته في التشريع ودورها الفعال في المساهمة في صناعة السياسات العامة وفي مراقبة السلطة التنفيذية، هذا على المستوى الوطني. أما على المستويين المحلي والجهوي فتقوم المجالس التمثيلية المنتخبة بالمبادرة في صناعة سياسات التنمية المحلية والجهوية بما يحقق الأولويات النفعية لسكان هذه المناطق مع احترام مبادئ المشاركة والعقلانية في التسيير^{xvii}.

- استخدام نظام الكوتا وتطبيقه بشكل مؤقت ومحدد زمنيا، من أجل الحد من هيمنة الثقافة الذكورية، ويجب أن يصحب تطبيق مفهوم الكوتا نجاحا يرافقه التغيير في المفاهيم المجتمعية، وذلك من خلال قيام المؤسسات الإعلامية بدورها في زيادة الوعي لدى الأفراد وتحسيسهم بأهمية المرأة ودورها السياسي.

-العمل على تبني سياسات واستراتيجيات واضحة تحد من الأمية السياسية والقانونية للمرأة، وكذا وضع برامج تتضمن عدم حماية المرأة من الضغوطات الاجتماعية والتهديدات التي تتعرض لها.
-عدم تحويل الكوتا إلى هدف بل يجب اتخاذها كوسيلة مرحلية تنتهي صلاحيتها بعد تمكين المرأة سياسياً.

خاتمة:

وفي ختام هذه الورقة البحثية، توصلت إلى أن التمكين السياسي لا يتم بمعزل عن العوامل الاجتماعية، حيث يجب مراعاة الخصوصية السياسية والمدنية للمجتمعات من أجل تجذير ثقافة المشاركة السياسية للمرأة وتشجيع وصولها إلى مراكز صنع القرار عامة. بالمقابل نجد أنه هناك فجوة كبيرة بين الآليات القانونية المقترحة والمشرعة لتمكين المرأة سياسياً وبين محفزات الممارسة السياسية الميدانية.

هوامش

- ⁱ-أمانى قنديل. الموسوعة العربية للمجتمع المدني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، ص98.
- ⁱⁱ-جاد اصلاح. نحو "إظهار للمشاركة السياسية للمرأة العربية، في دلال البزري وآخرون، المرأة العربية والمشاركة السياسية، تحرير حسن أبو رمان. عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، 2000، ص30.
- ³-مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية. التمكين السياسي للمرأة المصرية...هل الكوتا هي الحل؟ تم الإطلاع على الموقع يوم 2013/01/25 انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.maapeace.org/maapeace/files.20y>
- ^{iv}-الآية 41 من سورة الحج
- ^v-الآية 84 من سورة الكهف
- ^{vi}-صابر بلول. التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 25 العدد الثاني، 2009، ص650.
- ^{vii}-مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية. التمكين السياسي للمرأة المصرية...هل الكوتا هي الحل؟ تم الإطلاع على الموقع يوم 2013/01/25 انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.maapeace.org/maapeace/files.20y>
- ^{viii}-صابر بلول. التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مرجع سابق. ص651.
- ^{ix}-تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، خلق فرص للأجيال القادمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- * اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- ^x-مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية. التمكين السياسي للمرأة المصرية...هل الكوتا هي الحل؟ تم الإطلاع على الموقع يوم 2013/01/25 انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.maapeace.org/maapeace/files.20y>
- ^{xi}-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التقريران الدوريان الثالث والرابع عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. الجزائر 18 ماي 2009، ص07.
- ^{xii}-بيثينة شريط وآخرون. المرأة وقانون الأسرة والنظام القضائي في الجزائر وتونس. المغرب، مطبعة لون، الرباط، 2010، ص27.
- ^{xiii}-ثمينة نذير ولي تومبيرث، حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المواطنة والعدالة، مؤسسة فريدوم هاوس للنشر. م ا، 2005، ص296.
- ^{xiv}-القانون العضوي رقم 03-12 الصادر بتاريخ 14 جانفي 2012 والمتعلق بكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة. الجريدة الرسمية. العدد الأول.
- ^{xv}-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة بالجزائر، تقرير حول المرأة الجزائرية واقع ومعطيات. الجزائر: 2009، ص40.
- ^{xvi}-فريدة غلام إسماعيل، التمكين السياسي للمرأة، تم الإطلاع على الموقع يوم 2013/01/29. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=45270>
- ^{xvii}-محمّد برقوق، الجودة السياسية. تم الإطلاع على الموقع يوم 2013/01/25 <http://www.politicsar.com/ar/index.php/permalink/3032.html>